

# جهود الخليل في تطور اللغة العربية

## دراسة تحليلية في معجمه "العين"

د. حنان يوسف نور الدين عبد الحافظ

جامعة الاسكندرية جمهورية مصر العربية

التمهيد

إن اللغة جانبٌ مهمٌ في الحضارة لا يمكن إغفاله ، إنها مفتاح كل ثقافة ، والركيزة الأولى في بنائها ، واللغة العربية هي إحدى اللغات السامية المتميزة ، بكثرة مبادئها ، ومعانيها ، وتفرض اشتقاقاتها ، وتراكيبها ، وقد كانت ولا تزال معبرة عن فكر العربي ، ومكون شعوره ، وهي مرآة لقيمه ، وعقائده ، وقد استطاعت أن تواكب في مرونة ظاهرة وباهرة ما استحدثته الحضارة عبر تاريخها الطويل من علوم وفنون .

وتمثل معاجمنا العربية هذا النشاط اللغوي ، ونموه ؛ إذ كانت البداية في نقل التراث العربي ، سواء قبل الإسلام أو بعده عن طريق ثلاث طرق؛ هي السماع والرواية والتدوين ، وعندما نشطت حركة التأليف والترجمة ، تراجعت طريقتا السماع والرواية وغلبت طريقة التدوين .

وقد بدأت حركة جمع التراث اللغوي بناءً على دوافع دينية ولغوية معاً ، خوفاً على اللغة العربية - لغة القرآن - من تسرب اللحن إليها . ولذلك اعتمدت حركة جمع اللغة على السماع والرواية من مصادرها الأولى على ألسنة العرب الخالص ، وجسد التدوين والكتابة هذا الفيض من الثروة اللغوية في صورة " رسائل لغوية " ؛ دُوِّنت فيها المفردات المتصلة بالنوادر ، وخلق الإنسان ، والحيوان ، والنبات ،.... وغيرها . وكانت هي النواة الأولى للمادة اللغوية التي نُظِّمت في معاجم لغوية .

ويبدو أن هذه الرسائل أو الكتب ، كانت من أقدم ما ظهر من مراحل التدوين ؛ لذا جاءت طبيعة مادتها اللغوية يغلب عليها عدم الخضوع لنظام معين أو محدد في ترتيب الكلمات ؛ إلا أنها تعد تمهيداً لتأليف المعجم وعليها قام المعجم العربي قديماً .

إن النشاط اللغوي ومحاولة دراسة اللغة العربية ، قد بدأ مبكراً على يد أبي الأسود الدؤلي (ت 69هـ) ؛ إذ نشأت الدراسة الصوتية لاحتياجات علمية تتصل بتلاوة القرآن ، وتفهم أحكامه ، كما تتصل بتعليم العربية

لمن دخل الإسلام من غير العرب ، ومن ثمّ مهد هؤلاء القراء الطريق لظهور علم الأصوات عند العرب . غير أن تلك الملاحظات الصوتية التي أتوا بها لم تأخذ صورة الدراسة المنهجية المنظمة ؛ إلا على يد " الخليل بن أحمد الفراهيدي " (ت 175هـ) في مقدمة ( كتاب العين ) .

حيث أودع الخليل في هذه المقدمة معلومات و مصطلحات صوتية لها قيمتها العلمية ، ومكانتها التاريخية ، جعلته بلا منافس رائد المعجمية العربية الأول ، عند التأريخ لحركة البحث المعجمي .

وقد حاول ما وسعه الجهد تحقيق هدفه ، وخرج بمنهجه من حدود الدرس النظريّ إلى آفاق الدراسة التطبيقية التي كشفت لنا طواعية اللغة العربية ، وعميق تأثيرها وتأثرها .

كل ذلك جعل منهجه مختلفاً عن مناهج علماء اللغة الآخرين ، وإن كان يلتقي معهم في بعض الجوانب ، ورغم هذا التفرد إلا أن دراسته لأصوات اللغة العربية لم تلقَ ما هي جديرة به من البحث والدراسة ، وربما يرجع السبب في ذلك ؛ لما أُثير من ضجة حول الشك في نسبة ( كتاب العين ) إليه ، وهي قضية نوقشت قديماً وحديثاً ، وانتهى العلماء فيها إلى أن المقدمة من صنع الخليل ؛ لأنها بعقله أشبه ، وإلى تحليلاته أقرب .

لذا اتجهت عناية البحث إلى محاولة الكشف عن منهج الخليل في هذا الجانب من الدرس اللغوي المعجمي ، في ضوء ما قرره ، وتوصل إليه علم المعاجم الحديث من نتائج وقوانين .

فهي دراسة تكشف عن القيمة اللغوية والمعجمية للمنهج الذي اختص به الخليل في دراسته لأصوات العربية ، راسمة ملمحا من ملامح التطور والإبداع لدى هذا العالم الفذ .

### التعريف بالخليل(1)

هو الخليل بن أحمد أبو عبد الرحمن بن أحمد بن عمرو تميم البصري النحوي العروضي الفرهودي أو الفراهيدي الأزدي من أهل عمان ولد في البصرة سنة ( 718/100 ) وقيل ( 723/105 ) وتوفي بها بين عامي ( 175/170 هـ ) ( 791 / 786 م ) أخذ العربية عن أبي عمرو بن العلاء (ت 154 هـ ) وصار إماماً وشيخاً في حياة شيخه ، وأخذ عنه سيبويه (ت 180) وعامة الحكاية في كتابه عن الخليل ، وأخذ عنه أيضاً النضر بن شميل وأبو فيد مؤرخ السدوسي ، وعلى بن النصر الجهمي وغيرهم . وهو أول من ضبط اللغة وأملئ ( كتاب العين ) على الليث بن المظفر. وكان أول من حصر أشعار العرب ، وكان يقول البيتين والثلاثة ونحوها في الأدب وهو أول من جمع حروف المعجم في بيت واحد :

صِفْ خَلْقَ خَوْدِ كَمَثَلِ الشَّمْسِ إِذْ بَرَعَتْ      يَحْطِي الصَّحِيحُ بِهَا بَجَلَاءُ مِعْطَارُ .

لقد كان الخليل رجلاً شديد الورع ، عاش فقيراً صابراً ، كان شعث الرأس ، شاحب اللون ، مغموراً في الناس لا يعرف ، وكان صالحاً زاهداً قانعاً منقطعاً إلى الله تعالى فهو يحج سنة ويغزو أخرى ، وكان عفيف النفس ، رافضاً الذلة والمهانة ، ولم يدفعه الطمع إلى طلب القرب من ذوي السلطان ، بل كثيراً ما رفض عروضهم حفاظاً على كرامته وصوناً لعلمه الذي انقطع له انقطاعاً تاماً . وقد ابتكر أموراً كثيرة منها : الموسيقى والعروض فضلاً عما صنفه مثل « كتاب العين » في اللغة ، ومعاني الحروف ، وجملات آلات العرب ، وتفسير حروف اللغة وكذلك كتابا « الشواهد » و « الجمل »

ومحاولته اختراع قاعدة في الحساب والتي حالت المنية بينه وبينها . وقد كان الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليقه . إن ما يحكى عن هذا الرجل العالم الفقيه الزاهد أشهر من أن ينشر وأظهر من أن يذكر ، ويكفي ما قيل فيه : إن الدنيا أكلت بعلمه وكتبه وهو في حُصٍّ لا يشعر به أحد ولا في ذلك أخبار .

التعريف بلفظة المعجم

أما فيما يخص تعريف كلمة (معجم) ، فلا بد من عرضها قديماً وحديثاً .

مصطلح « المعجم » قديماً :

يعرفه الخليل بأنه « حروف الهجاء المقطعة لأنها أعجمية وتعجم الكتاب تنقيطه لكي تستبين عجمته ويصح »<sup>(2)</sup>.

ويرى (ابن منظور ت 711هـ) وهو من علماء المعاجم الذين انتبهوا إلى مبدئين أساسيين في صناعة المعجم من خلال نقده للمعاجم العربية القديمة في مقدمة معجمه « لسان العرب » حيث يقول : « إن المعجم الحروف المقطعة سميت معجماً لأنها أعجميته قال وإذا قلت معجم فإن تعجيمه تنقيطه لكي تستبين عجمته وتصح »<sup>(3)</sup>.

وتعريفه لا يختلف عما جاء عند رائد المعجمية العربية الأول الخليل بن أحمد . وإذا ما زيدت الهمزة على الفعل (عَجَمَ) وقيل (أَعَجَمَ) دل الفعل المزاد بالهمزة على معنا منافيا للفعل المجرد ، وفي ذلك يقول ابن جنى (ت 392هـ) : « أعجمت الكتاب إذا بينته وأوضحته »<sup>(4)</sup>.

مصطلح « المعجم » حديثاً :

ذهب علماء اللغة والمعاجم المحدثون إلى تفصيلات كثيرة صوب تعريفهم للمعجم ، فمنهم من يرى أن المصطلح « المعجم » مفهومين : الأول عام والثاني خاص . فأما العام فهو « مجموع الوحدات المعجمية التي تكون لغة جماعة لغوية ما تتكلم لغة طبيعية واحدة أي أنه مجموع المفردات المكونة للغة ما من اللغات والقابلة للاستعمال بين أفراد الجماعة اللغوية ليعبروا بها عن أغراضهم »<sup>(5)</sup>.

وأما الخاص فهو « مدونة Corpus المفردات المعجمية في كتاب مرتبة ومعرفة بنوع من الترتيب والتعريف »<sup>(6)</sup>.

ويبدو على هذين المفهومين أنهما وثيقا الصلة ببعضهما ، إذ لا بد للمعجم أن يتألف من مجموعة من المفردات المرتبة ترتيباً محدداً والتي تنتمي للغة ما مستعملة هدفها التعبير عن أغراض ناطقها .

وهناك من يُعرّف المعجم بأنه « كل قائمة تجمع كلمات في لغة ما على نسق منطقي ما وتهدف إلى ربط كل كلمة منها بمعناها وإيضاح علاقتها بمدلولها »<sup>(7)</sup>.

فالسمة الغالبة على المعجمي هذا التعريف ، هي ترابط وحداته المعجمية المرتبة ترتيباً منطقياً. ويتفق هذا التعريف مع التعريف السابق في ضرورة وجود ترتيب ما للمعجم .

كما نجد من يرى أن المعجم يتألف من كلمات وتفسير ونظام ، وبناءً على ذلك يعرفه بقوله « .. كتاب يحوي مفردات اللغة أو مختارات منها مرتبة على حروف المعجم حسب نظام معين يشرح معانيها ويبين دلالتها »<sup>(8)</sup>.

والجميع يقر ضرورة وجود نظام معين يسير عليه المعجم في ترتيب مواده وفي شرحها . وهذا بالضبط ما جاء في تعريف مصطلح « معجم » داخل المعاجم اللغوية الحديثة فهم يُعدّونه مرجعاً يدون أعمال لغة أو أكثر تبعاً لنظام ألف بائي . هذا بالإضافة إلى معلومات عن طريق كتابة تلك المفردات أو الكلمات وطريقة نطقها ووضعها النحوي ومعناها التاريخي واستخدامها<sup>(9)</sup>.

وقد استعمل البعض كلمة (قاموس) مرادفاً للفظ (معجم) ، ومن مثل ذلك قول د. علي القاسمي: « إن المعجم أو القاموس الذي يمكن تعريفه على أنه كتاب يحتوي على كلمات منتقاة ترتب عادة ترتيباً هجائياً مع شرح لمعانيها ومعلومات أخرى ذات علاقة بها سواء أعطيت تلك الشروح والمعلومات باللغة ذاتها أم بلغة أخرى »<sup>(10)</sup>.

ويشاركه هذا الاستعمال أو هذا الخلط - إن جاز لنا قول ذلك د. أميل يعقوب يقول: « المعجم أو القاموس كتاب يضم أكبر عدد من مفردات اللغة مقرونة بشرحها وتفسير معانيها على أن تكون المواد مرتبة ترتيباً خاصاً »<sup>(11)</sup>. وهي كلمة غير عربية ، وأول من استخدمها " الفيروزبادي " في قاموسه المحيط .

يتبين مما سبق عدم وجود تعريف جامع مانع لكلمة « معجم » ولكن الحقيقة الثابتة التي تؤكد تلك التعريفات التي لا خلاف حولها ، أن الوحدة المعجمية أو المفردة *Lexical* هي نواة تكوين المعجم ، كما أن الصوت نواة تكوين الأصوات ، والبنية نواة تكوين الصرف ، والجملة نواة تكوين النحو ، غير أن وحدات علم الأصوات وعلم الصرف وعلم النحو أهم ما يميزها الاستقرار أو التحول البطيء . أما وحدات علم المعاجم فإن أهم ما يميزها التجدد والتطور<sup>(12)</sup>.

ذلك أن الوحدة المعجمية ليست مادة غُفلاً، إنما يُحدّد استقرارها في اللغة من الملامح المعينة التي تكتسبها بالاستعمال ، مما يؤهلها للقيام بوظيفتها ليس من الناحية المعجمية فحسب ، بل من النواحي الصرفية والنحوية والدلالية والصوتية كذلك .

ومعنى هذا أن الكلمة تستوعب إلى جانب معناها المعجمي ، قيماً أخرى ، مما يجعل المادة المعجمية تتوقف - إلى حد كبير - على تصور المعجمي لمفهوم الكلمة التي سيتعامل معها في معجمه وطرق تعريفه لها<sup>(13)</sup>.

التراث المعجمي عند العرب

إن المكانة التي شغلها العرب في إنشاء المعاجم ، لا أحد ينكرها ، وكما كان لهم دور بارز في هذا المجال ، فقد تبوأه أيضاً أمم سابقة عليهم ؛ كالفنود والصينيين واليونانيين. وفي معرفة إنجازات هذه الأمم ما يساعدنا على تقدير منزلة العرب في تاريخ علم المعاجم ، ويعطينا مفاتيح معرفة مصادر أفكارهم التي أتوا بها.

ومن الملاحظات الصوتية التي لها قدرها ، ما أثير عن الفنود ، وكذلك اليونانيين وتلامذتهم الرومان. فقبل مولد المسيح بوقت غير بعيد ، كان لعلمي النحو والمعجم مكانة كبيرة ومهمة في الهند واليونان ، وهذا له أهمية خاصة فيما يتصل بالتأريخ لحركة التأليف المعجمي.

إن النحو السنسكريتي يؤرخ له من 300 سنة ق. م ، ويرى بعض الكتاب الهنود أن علماء الهند عرّفوا قبل أرسطو بكثير أربع تقسيمات للكلمة ، وأدركوا أن كل الكلمات يمكن أن تؤخذ من جذور شفوية . والمعجم الأولى كانت تُصمّم لتسهيل شرح النصوص الدينية ، ولتوفّر مجموعة من الكلمات النادرة كي يستخدمها الشعراء .

فاهتمام الهنود بكتبهم المقدسة حدا بهم إلى وصف لغتهم وصفاً دقيقاً ، لا سيما من الناحية الصوتية، وعليه فهم يرتبون الأصوات ابتداءً من أقصاها في الحلق إلى الشفتين ثم يذكرون الأصوات الأنفية ، وهذا الترتيب هو الذي نجده عند الخليل بن أحمد صاحب « كتاب العين » ، وسار عليه المؤلفون العرب من بعده ، فثمة تشابه كبير بين تصنيف الهنود لأصوات السنسكريتية حسب موضع النطق ، وبين تصنيف الخليل لأصوات العربية على هذا الأساس<sup>(14)</sup> . إلا أن هذا التشابه لا يجزم بأن الخليل أخذ عنهم ، أو تأثر بهم كما زعم البعض .

أما في اليونان فإن العالم « أرسطرص *Aristarchus* » من أوائل الذين قسموا الكلمات إلى ثمانية أجزاء إلا أن الأفكار اليونانية المتعلقة بتطور علم المفردات كان يغلب عليها الطابع الفلسفي ، ومجاذلات السوفسطائيين . ومن أوائل المعجم في اليونان معجم « هيبوقراطى *Hippocrates Leyikon* » لشخص يدعى « جلوجاس *Glaucus* » يؤرخ له من 180 ق. م ، ولكن العصر الذهبي لعلم المعجم الإغريقي كان في القرون الأولى الميلادية ، خاصة في الإسكندرية .

ويبدو على أعمال هذه الفترة أن معظمها كان لشرح الكلمات غير المألوفة ، وأول قاموس إغريقي كتب بتوسع كان في القرن العاشر لعالم اسمه « سودس *Suidas* » .

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن نشير إلى اللغة اللاتينية على الرغم من أنها قد لا تكون ذات تأثير كبير على العرب . فالرومان أخذوا أفكارهم اللغوية عن اليونانيين فكانوا في هذا الميدان مقلدين ، ولم يقوموا بجمع قواميس مرتبة أبجدياً إلا أنه توجد إشارات لوجود بعض من هذه المحاولات، ترجع إلى « فارو *Varro* » وكتابه « اللغة اللاتينية *Delingua Latina* » والذي يعد مناقشة للكلمات وليس قاموساً ، وقد عاش فارو من 116 : 27 ق. م<sup>(15)</sup> .

وقد استخدم الصينيون كذلك الترتيب الصوتي ، وأول من استعمله « هوفانين *Hufa yen* » في قاموس كتب ما بين عامي 601 -581 بعد الميلاد . ومن الواضح أن الصينيين يدينون بالفضل في معرفتهم بالأصوات للتأثير السنسكريتي ، والذي جلبه القساوسة البوذيين ، فعنهم تعلموا كيفية تقسيم أصوات الكلام تبعاً للأعضاء المستخدمة في نطقها. وهذا لا ينفي معرفتهم بترتيب الكلمات قبل هذا التاريخ ، فللصينيين محاولات معجمية تعود إلى 200 عام ق. م ، عندما حاولوا صناعة معجم متخصص يضم عدداً كبيراً من خصائص الكلمة ، مجتمعة تحت ثلاثة عشر عنواناً أساسياً ؛ مثل العلاقات الأسرية والطيور..... وغير ذلك. بينما أول قاموس حقيقي ظهر كان في نهاية القرن الأول الميلادي واسمه « شواوين *Shuo Wên* » ويشرح عشرة آلاف وستمئة كلمة.

وقد ازدهرت حركة التأليف المعجمي في اللغة الصينية تحت الدعم الإمبراطوري الاستعماري ، وألفت العديد من القواميس ، وانتهت هذه المجموعة بقاموس « كنج تش *Kang hsi* » والذي ألف عام 1717م<sup>(16)</sup> .

أما عند العرب فالثابت أنهم في القرن السابع الميلادي اتخذوا من الدين دافعاً وانطلقوا إلى صحرائهم الجرداء ، وخلقوا إمبراطورية عظيمة امتدت لتشمل العالم ، وفي تلك الإمبراطورية ازدهرت الدراسات الدينية حيث تطلبت دراسات في علم المفردات وتطورها وهذا بغرض الحفاظ على اللغة نقية خالية من أي تأثير خارجي غريب . وهذا ما فعله الهنود ، فدراسة نصوصهم المقدسة ساعدت على ظهور المعجم الهندي ، وكذلك في اليونان دراستهم للملاحم الوطنية ساعدت على ظهور المعجم اليوناني ، والأمر نفسه عند الصينيين فدراستهم للديانة البوذية ساعدت على ظهور المعجم الصيني .

إذن فليس ما يجمع العرب ، أن يصلوا إلى ما وصلوا إليه في دراستهم اللغوية ، بفضل ترتيبهم للقرآن الكريم ، واهتمامهم بنصوصهم الدينية ، حيث مرّوا بتأليف الرسائل اللغوية الصغيرة أولاً ثم تطور الأمر إلى أن وصلوا إلى نظام المعجمات .

وهذا ما يوضح لنا أن المشتغلين بالحديث النبوي الشريف كانوا أسبق من اللغويين إلى إطلاق لفظ «معجم» على مؤلفاتهم ، فيقال أن البخاري (194-256 هـ) أول من استخدم لفظ «معجم» على أحد كتبه المرتبة ترتيباً هجائياً على غرار حروف المعجم ، وهو رأي قابل للنقاش ، لأن الكثيرين أنكروا أن يكون البخاري استعمل كلمة "معجم" كما وضع أبو يعلى أحمد بن يعلى بن المثنى (210 - 307 هـ) كتاباً سماه «معجم الصحابة» وشاركه في إطلاق العنوان نفسه أبو القاسم البغوي (214 - 317 هـ) ، وأيضاً أبو الحسين بن قانع (380 هـ) ، وهناك أيضاً المعجم الكبير للطبراني (260 - 360 هـ) والمعجم في الأسماء لأبي بكر الإسماعيلي (277 - 371 هـ) ومعجم ابن جميع (305 - 402 هـ) (17).

وربما هذا يفسر لنا أن أول معجم لغوي كان يحمل عنوان (كتاب العين) ، وليس معجم العين ؛ لأن هذا المصطلح لم يكن متداولاً عند علماء المعاجم العرب قديماً .

وهذا يعني أن الشكل النهائي للمعجم العربي يرجع تكوينه للخليل بن أحمد بعقلته العلمية الفائقة . أما ما أثر حول تأثره في تصنيفه بالمعجمات غير العربية السابقة عليه ، فهو أمر لا يمكن الوصول فيه إلى يقين لعدة أسباب :

1- أنه على الرغم من كثرة تلك المعاجم ، فلا يوجد دليل قاطع على معرفة الخليل بها وخاصة أنه مات في أول عهد الترجمة الحقيقي .

2- أن أغلبية هذه المعاجم ، معاجم خاصة ، بينما معجم الخليل عام شامل هدفه استيعاب كلام العرب .

3- أن نظام الأبنية من النظم التي تمتاز بها اللغات السامية ، وكذلك الأمر في التقاليد ، ومن هنا فلا نزاع على أنهما للخليل .

4- أن فكرة الترتيب ليست بالعربية على الذهن العربي ، لاسيما عند جمع القرآن وتنظيمه .

5- اتصال المسلمين بالهنود في الفتوح ، حيث أمدت الإمبراطورية الإسلامية الهند بالمناخ المناسب لظهور معاجم عربية .

6- رغم أن «كتاب العين» جمع بمقاطعة خراسان ، التي تقع على الطريق الرئيسي للهند ، إلا أن تحديد النشاط الجغرافي لعلم المعاجم من الأمور الصعبة (18).

التعريف بعلم المعاجم بشقيه النظري والتطبيقي

علم المعاجم في العصر الحديث؛ هو علم يدرس المفردات أو الكلمات ، وكل ما يتصل بها لغوياً من شرح لمداولها ، وتفسير لمعانيها ، وبيان لاشتقاقها استعداداً لعمل المعجم .

ويقسم علماء اللغة هذا العلم إلى فرعين أساسيين هما:

1- علم المعاجم النظري *Lexicology*

2- فن صناعة المعاجم *Lexicography*

أما علم المعاجم النظري «فهو علم يهتم بدراسة المفردات أو الكلمات في لغة معينة أو عدة لغات من حيث المبنى والمعنى أما من حيث المبنى فهو يدرس طرق الاشتقاق والصيغ المختلفة ودلالة هذه الصيغ من حيث وظائفها الصرفية والنحوية وكذا العبارات الاصطلاحية *Idioms* وطرق

تركيبها أما من حيث المعنى فهو يدرس العلاقات الدلالية بين الكلمات مثل الترادف والمشارك اللفظي وتعدد المعنى وغير ذلك» (19).

أما فن صناعة المعجم أو علم المعاجم التطبيقي «فهو يقوم بعدة عمليات تمهيداً لإخراج المعجم ونشره وتمثل هذه العمليات فيما يأتي:

1- جمع المفردات أو الكلمات أو الوحدات المعجمية *Lexical Items* حيث المعلومات والحقائق المتصلة بها .

2- اختيار المداخل .

3- ترتيب المداخل وفق نظام معين .

4- كتابة الشروح أو التعريفات وترتيب المشتقات تحت كل مدخل.

5- نشر الناتج في صورة معجم أو قاموس» (20).

ورغم الاختلاف الظاهري في المسمى بين هذين الفرعين؛ علم المعاجم النظري ، وعلم المعاجم التطبيقي؛ إلا أنه لا غنى لأحدهما عن الآخر ، حيث يمثل الأول الشق النظري ، بينما يمثل الثاني الشق التطبيقي له؛ فلا غرو إذن أن نجد علماء اللغة أنفسهم يستعملون مصطلح "علم المعاجم" للدلالة على الفرعين معا. فالاثان يصبان في معين واحد.

وعلى صعيد آخر ، نجد هناك من يوسّع دائرة تعريف علم المعاجم ويقسم كل فرع من فرعيه الكبيرين إلى قسمين ؛ نظري وتطبيقي ، ليصبح بذلك علم المعاجم يقوم على معجمية عامة نظرية وتطبيقية ، ومعجمية مختصة نظرية وتطبيقية (21).

ويتضح من ذلك أن هناك أربع ركائز أساسية يقوم عليها المعجم ، تعد محور اهتمامه وأصوله وهي:

1- المفردات أو المادة المعجمية.

2- المداخل.

3- ترتيب المشتقات.

4- التعريف أو شرح المعنى المعجمي.

وكل ركيزة من هذه الركائز تؤثر تأثيراً مباشراً بالإيجاب أو السلب على تصنيف المعاجم وتحديد أنواعها. ونظراً لتنوع الأعمال المعجمية وتعدد أنواعها ، وضعت ضوابط ومعايير موضوعية على ضوءها تُصنّف المعجمات وهي :

1 المحتوى اللغوي .

2 الهدف .

3 العلاقة بين لغة المدخل ولغة الشرح .

4 طبيعة المداخل .

5 كثافة المداخل .

6 درجة الاهتمام بالمادة الموسوعية .

7 طريقة ترتيب المداخل .

8 طريقة الإيضاح (22).

ولابد لهذه المعايير أن تكون مجتمعة عند التصنيف لأنواع المعاجم ومن ثمّ قسم علماء المعاجم ، المعاجم إلى أنواع كثيرة منها: المعاجم اللغوية *Linguistic Dictionaries* ، و المعاجم الأحادية *Dictionaries Monolingual* ، و المعاجم الثنائية اللغة *Dictionaries Bilingual* ، و المعاجم الموسوعية *Encyclopedic Dictionaries* ، و المعاجم التاريخية *Historical Dictionaries* ، و المعاجم الوصفية *Dictionaries Synchronic* ، و المعاجم الموضوعية *Objective Dictionaries* و المعاجم الخاصة والعامة (23). وهناك من الباحثين من يرى أنهما ثلاثة أنواع فقط (24). في حين اتخذ بعضهم معيار الهدف منطلقاً لتقسيماته ، وصنف المعاجم إلى سبعة أنواع متقابلة (25).

وهكذا تنوعت أنواع المعجمات الحديثة تنوعاً كبيراً ، إلا أنه تَبَقَى حقيقة مهمة لا بد من الإشارة إليها ، وهي أن هناك خلافاً بين علماء المعاجم حول تحديد أنواع المعاجم أو تمييز معايير تصنيفها؛ فهي تختلف إما تبعاً لاختلاف مادتها ، أو الهدف منها ، أو الغرض الذي وضع من أجله المعجم ، وأحياناً طبقاً للهدف الذي يسعى المعجمي إليه ، وقد يؤدي هذا الاختلاف إلى أنواع كثيرة أو قليلة من المعاجم كما رأينا. ولكن هذا لا يعنى أفضلية نوع على آخر، فكل معجم يلي حاجته التي وُضِع من أجلها.

وقد تطور علم المعاجم في السنوات الأخيرة ووضع علماء اللغة والمعاجم نظرية للمعجم ، شأنه في ذلك شأن أي علم آخر ، وتطرقوا لمفهومها ، والمكونات المباشرة لها ، ومدى ارتباطها بالعلوم اللغوية الأخرى (26).

ويرى علماء المعاجم واللغة أن شرح المعنى المعجمي ، هو أهم أعمال واضع المعجم، بل من أشقها ، وعلى الرغم من تلك الصعوبة التي تُلقى على عاتق واضع المعجم ، إلا أنهم وضعوا شروطاً عامة ينبغي للمعجمي الالتزام بها ليأتي شرحه سليماً ، بعيداً عن الإبهام أو الغموض ، وتنوعت تلك الشروط فمنها ما يخص المادة المعجمية ذاتها ومنها ما يخص واضع هذه المادة .  
ومن أمثلة الأولى أي ما يخص المادة المعجمية الشروط التالية : -

1-إحكام نطق الكلمة.

2-ذكر الشائع المشهور من المعاني دون المهجور.

3-ترتيب المعاني الأصلية قبل المجازية.

4-عدم استخدام كلمات لم يتم شرحها في المعجم.

5-عدم استخدام التعريف الدوري<sup>(27)</sup> .

أما فيما يخص واضع المادة المعجمية ، فينظر إليها لا على أنها شروط ، بل مواصفات ومهارات ينبغي على من يقوم بعمل المعجم أن تتوفر فيه وهي:

1 أن يكتب جيداً وبسهولة .

2 أن يكون لديه القدرة على التحليل .

3- أن يكون عنده كم هائل من المعلومات .

4 أن يتمتع بحس لغوي عال .

5- أن يمتلك دقة وأسلوباً مناسباً في التعبير عن المصطلحات. *Idioms* (28) .

وقد اتفق علماء المعاجم على أن هذا المعنى المعجمي إذا حللناه فسوف نجده يتألف من ثلاثة عناصر أساسية هي:الدلالة الأصلية *Denotation*، والدلالة غير الأصلية *Connotation*، ودرجة التطابق بين الدالتين الأصلية وغير الأصلية *Rang of Application* (29) .

ومعنى هذا أن هناك صلة وثيقة بين دراسة المعنى المعجمي *Lexical Meaning*، وبين هذه الفروع الثلاثة المنبثقة من علم اللغة الحديث وهي : علم المفردات *Vocabulary* ، علم الدلالة *Semantics* ، و علم المعاجم *Lexicology* (30) .

إذن فالعنى المعجمي عبارة عن هذه العناصر الأساسية الثلاثة ، التي ترتبط فيما بينها برباط وثيق يكشف عن أبرز ما يميز المعنى المعجمي؛ وهو أنه عام ومتعدد؛ بالإضافة إلى أنه غير ثابت و يخضع للتغير والتطور.

وكما تطور علم المعاجم النظري ، تطور أيضاً فن صناعة المعجم ، فقد أصبح استخدام الحاسوب في الآونة الأخيرة متأهم الوسائل المؤثرة في الصناعة المعجمية وظهر فرع جديد من علم المعاجم يسمى علم المعاجم الحاسوبي *Computational Lexicography* .

إن الحاسوب له دور كبير الآن في صناعة المعجم ، وبواسطته نستطيع تخزين قائمة المعجم بما تتضمنه من معلومات هائلة تساعدنا فيما بعد على استخلاص معلومات مختصرة منها تسهم في معاجم صغيرة تفي باحتياجات خاصة ، كما يمكن عن طريقه تخزين معلومات جديدة عن الحياة المعاصرة ، ليواكب المعجم بذلك كل العصور.

لقد ظلت حركة التطور والتجديد-في مجال المعجم -مطرده حتى اتصل العالم العربي بالنهضة العلمية الحديثة، وبدأ ينقل عنها ويضيف إليها.ذلك أن علماء المعاجم العربية قديماً لم تكن بين أيديهم تلك المفاهيم الحديثة عن علم المعاجم.

ولسنا في معرض الحديث عن معاجمنا القديمة والدفاع عنها ، بيد أنه ليس من الإنصاف أن نحكم عليها بما وصلت إليه العلوم اللغوية الحديثة؛ فهذا إححاف لها ولواضعيها. فكيف لنا أن نغفل تلك الثروة الفريدة من المعاجم في تنوعها وغزارة مادتها ، وهي التي تؤذن بمجهود عظيم ، واطلاع واسع ، وقيمة تاريخية لا تنكر.

وصدد هذا يكفي أن نقول؛ ماذا لو لم تصل إلينا تلك الثروة الضخمة من المعاجم؟ وماذا فعلنا نحن من أجل معجم تتوارثه الأجيال اللاحقة عنا ، كما توارثنا نحن عن أسلافنا؟

إن الإجابة عن هذين التساؤلين لهما الحك الطبيعي عند دراسة التراث المعجمي القديم ، ولكي تكون الدراسة موضوعية وعلمية في أن ، لا بد وأن تكون في ضوء نتائج العلم المعاصر وأحكامه.

وقد استحق "الخليل بن أحمد" زيادة فن صناعة المعجم قديما ؛ لأنه صاحب نظرية معجمية صوتية فذة تفرد بها وحده؛ وهي نظرية ذات منهج ، وأصول ، وقواعد ، مبنية على أساس علمي ؛ لأنها قائمة على الملاحظة والتجريب .  
نظرية الخليل ومنهجه

إن للخليل منهجا خاصا عندما تناول الأصوات العربية بالدراسة والبحث ؛ فهو ينظر إلى الصوت منفرداً ، إذا ما أراد دراسة طريقة إنتاجه ، وطبيعة نطقه ، كما ينظر إليه حال علاقته بالأصوات الأخرى داخل بنية الكلمة ، وقد جاءت دراسته للأصوات العربية مرتبطة بالعمل المعجمي ، إذ كان هدفه إنشاء معجميضم جميع ما نطقت به العرب من كلام .

ولكي يتحقق الكشف عن هذا المنهج الذي اختص به الخليل في دراسته لأصوات العربية ، علينا تتبع تلك المعالم الرئيسية التي تناول من خلالها الخليل أصوات العربية ، مفردة ومجردة وداخل البنية اللغوية . وذلك على النحو التالي :

أولاً : إنتاج الصوت اللغوي عند الخليل ؛ حيث أدرك بحسه اللغوي أن الحركة شيء ، والصوت شيء آخر، مما حدا به لوضع طريقته المبتكرة في تصنيف أصوات العربية ، وترتيبها في معجمه حسب مخارجها أو مواضع نطقها تبعاً لما أسماه (ذوق الحرف) ، فلقد " دبر ونظر إلى الحروف كلها وذاقها فوجد مخرج الكلام كله من الخلق فصير أولها بالابتداء أدخل حرف منها في الخلق<sup>(31)</sup> قد فطن الخليل لأهمية المخرى الهوائى الخارج من الرئتين ودوره المهم في نطق أصوات العربية ، ويتضح ذلك من حديثه عن مخرج حروف العلة فيقول إن « الألف اللينة والواو والياء هوائية أى أهما في الهواء »<sup>(32)</sup> .

وأتخذ الخليل من أعضاء النطق المتمثلة في الجهاز الصوتي بما يشتمل عليه من تراكيب وأجزاء منطلقاً ليحدد من خلاله مخارج الأصوات طبقاً لمعياره الأرفع فالأرفع ، وجعل تصنيفه لأصوات اللغة العربية مُرتباً ترتيباً تصاعدياً من الداخل إلى الخارج في تسعة أحياز بادئاً بالخلق منتهياً بالشفيتين ، وقسم هذه الأصوات في مجاميع صوتية الأولى منها حلقيه وتضم خمسة أصوات ، والثانية لهُوية وتضم صوتين ، والثالثة شجرية وتضم ثلاثة أصوات ، والرابعة أسلية وتضم ثلاثة أصوات أيضاً وكذلك الخامسة نطعية وتضم ثلاثة أصوات ، والسادسة لثوية وتضم ثلاثة أصوات ، والسابعة ذلقية وتضم ثلاثة أصوات ، والثامنة شفوية وتضم ثلاثة أصوات ، والتاسعة والأخيرة هوائية وتضم أربعة أصوات منها ثلاثة هي حروف المد واللين ورابعها الهمزة التي هي أحياناً يضيفها إليها وأخرى يترعها منها .

وبناء على الوصف التحليلي قسم الخليل أعضاء النطق حسب مخرج كل عضو، ودوره في نطق الصوت اللغوي على النحو التالي :

- 1 الخلق وينقسم إلى الخلق وأقصى الخلق ؛ فالخلق يضم العين والحاء والهاء والحاء والغين ، وأقصى الخلق يضم الهمزة وأحياناً لا
- 2 اللهاة وتضم القاف والكاف .
- 3 الفم وينقسم إلى أقصى الفم وطرف غار الفم الذي يضم الغار الأعلى ونطح الغار الأعلى ، وأيضاً شجر الفم أو مفرج الفم ، ويضم الغار الأعلى الطاء والذال والطاء ، بينما يضم شجر الفم الجيم والشين والضاد .
- 4 اللسان وينقسم إلى أربعة أقسام : عكدة اللسان ، وذلق اللسان ، ومستدق طرف اللسان أو طرفه ، وأسلة اللسان ، ويضم ذلق اللسان الراء واللام والنون ، بينما يضم أسلة اللسان الصاد والسين والزاي .
- 5 اللثة وتضم الطاء والذال والطاء .
- 6 الثنايا وتضم الثنايا وباطن الثنايا .
- 7 الشفتان وتضم الفاء والباء والميم .



ويبقى من الحروف حروف العلة ، وهي الألف اللينة والواو والياء ، ولا يوجد حيز محدد لها ؛ لأنها هوائية لا يتعلق بها شيء ، فكل صوت منها ينسب إلى موضعه الذي يبدأ منه ، وينضم إليها حرف الهمزة الذي اختار الخليل في موضعه وانتهى به الأمر إلى إدراجه مع أحرف الجوف كما أسماها هو من ذي قبل(33).

مما سبق يتضح لنا أن الخليل لم تكن تشغله فكرة تقسيم أعضاء النطق ، وتحديد أسمائها ، بقدر ما كان يعنيه الأصوات اللغوية وترتيبها ترتيباً يمكنه من تطبيق نظام التقاليد الذي ابتدعه عليها ،

لذا صنفها في أحياز منفصلة مع مراعاة حقيقة مهمة في أصوات كل حيز ، هي عدم ائتلافها معا .

فدراسة الخليل لأصوات العربية قائم على تحديد المهمل والمستعمل منها ، وكى يتحقق له هذا الاستيعاب للمستعمل من اللغة وضع قوانينه الصوتية التي تكفل له نجاح خطته وإنجاز هدفه وحصر ما نطقت به العرب من كلام ، من أجل ذلك قسّم الأصوات إلى أحياز لا يمكن ائتلاف أصوات كل حيز منها على حدة ، وبني ترتيبه للأحياز وفق مخارج الحروف آخذاً في الاعتبار صفات نطقها .

وتقسيم الخليل هذا يختلف بطبيعة الحال عن تقسيم المحدثين نظراً لتطور علم الأصوات حديثاً ولذلك هناك فروق بين تصنيف الخليل وتصنيف المحدثين(34) .

أما عن تقسيم الأصوات اللغوية ، فقد قسمها علماء الأصوات المحدثون إلى قسمين رئيسيين هما: الصوامت *Consonants* ، والصوائت *Vowels* ، وقد وافق الخليل المحدثين في التقسيم إلا أنه خالفهم بطبيعة الحال في التسمية.

«قال الليث : قال الخليل : في العربية تسعة وعشرون حرفاً . منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً لها أحياز ومدارج وأربعة أحرف حرف وهي : الواو والياء والألف اللينة والهمزة ...»(35)

نستنتج من قول الخليل أن مصطلح (الصحاح) يعني عنده ما نعنيه باستعمالنا مصطلح (الصوامت *Consonants*) في عصرنا الحاضر ، وكذلك مصطلح (الصوائت *Vowels*) يعني عنده حروف العلة أو الحركات الطويلة بإضافة الهمزة إليها أحياناً ونزعتها منها في حين آخر .

إن الخليل بحسب اللغوي المرهف أدرك الفرق بين الصوت الصامت والصوت الصائت ، وذلك حينما أطلق على حروف المد أو الحروف اللينة أنها هوائية لا يتعلق بها شيء ، فهي تخرج من الجوف أى أن الهواء لا يعترضها في حين يعترض باقي الحروف (الصحاح) أى الصوامت ؛ ولذلك لم ينسب الصوائت إلى أى حيز أو مدرج كما أنه يقر -أيضاً - خاصية من خواص الحركات هي حرية مرور الهواء حال النطق بها دون أى اعتراض أو عائق .

أما فيما يخص ما يسمى حديثاً أشباه الصوائت *Semi Vowels* ، وهما في العربية صوتان نحو واو (وعد ، وجد) وياء (يعد ، يجد) فقد اكتفى الخليل بأن يشير إلى أحدهما في مقدمته قائلاً : « فأما زيد وكيد فالياء معلقة لا يعتد بها »(36) .

ويبدو أن اهتمام الخليل كان منصبا على الأصوات وإمكانية ائتلافها من عدمه ليحدد بناءً على ذلك المهمل والمستعمل من اللغة ، وبالتالي يتحقق هدفه من وضع معجمه ؛ وهو حصر ما كانت تستعمله العرب في كلامها ، لذا لم يسترع انتباه الخليل بعضاً من الأمور الصوتية التي لا دخل لها بتنفيذ خطته ، ولم يمنع هذا من المرور على تلك الأمور لكن دون الوقوف عليها بالشرح والتحليل أو التفصيل . ومن أمثلة ذلك صفات النطق كالجهر *Voicing* ، والهمس *Devoicing* وغيره .

وفي ذلك يقول ابن كيسان (ت 299هـ) فيما حكى السيوطي (ت 911هـ) : « سمعت من يذكر عن الخليل أنه قال : لم أبدأ بالهمزة ؛ لأنها يلحقها النقص والتغيير والحذف ، ولا بالألف ؛ لأنها لا تكون في ابتداء كلمة ولا في اسم ولا فعل إلا زائدة أو مبدلة ولا بالهاء لأنها مهموسة خفية لا صوت لها فترلت على الحيز الثاني وفيه العين والحاء فوجدت العين أنصع الحرفين فابتدأت به ليكون أحسن في التأليف »(37) .

ثانيًا: الصوت والبنية عند الخليل ؛ و لا شك أنها دراسة فونولوجية ؛ لأنها تتناول الأصوات من خلال وظيفتها داخل بنية الكلمة . فإن دراسته للأصوات معزولة كانت بغرض معرفة الخصائص المُميّزة لكل صوت من حيث دخوله أو اثتلافه مع صوت آخر في بنية ما . من أجل ذلك استنبط بعض القوانين العامة التي تحكم علاقة هذه الأصوات بعضها البعض؛ ليُخْلِص في النهاية إلى تحديد المهمل والمستعمل في اللغة العربية ، وكذلك ما ليس بأصليّ كما عبّر هو بقوله : (محدثًا أو مبتدعًا)(38) .

فاستيعاب ما تستعمله العرب كما كان يهدف الخليل ، يقتضى البحث في خصائص الكلمة في العربية وسماتها المحددة ، وتتلخص هذه الخصائص في ثلاث هي :

1 - خصيصة الشكل الفونولوجي *Phonological forme* (39) ؛ فالتحليل الفونولوجي للنظام الصوتي *Sound System*

لأية لغة منوط بدراسة وظيفة *Function* الصوت داخل البنية ، وعلاقته بغيره من الأصوات . ويطلق علم الأصوات على هذا الصوت مصطلح الفونيم *Phoneme* ؛ فلكل فونيم ملامحه وخصائصه المميزة له عن فونيم آخر ، تلك الملامح التي يستمدّها من خصائصه النطقية والسمعية(40) .

وهذا ما فطن إليه الخليل إلا أنه استخدم مصطلح (الحرف) للدلالة على (الصوت) ووظائفه من حيث هو فونيم ، وقد استغل الخليل هذه الخصيصة في التمييز بين ما هو عربي أصيل وبين ما هو مولد دخيل . فنجده يضع قوانين صوتية عامة تضبط معيار الفصاحة عنده ولمن أتى بعده .

ومن بين تلك القوانين ، قانون الذلاقة الذي يحكم البناء الرباعي والخماسي ، قال الخليل : « فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معرأة من حروف الذلق أو الشفوية ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة ليست من كلام العرب »(41) .

ومن بين تلك القوانين أيضا اتحاد المخارج أو تقاربها(42) ، مما قد يكون سببا في الحكم على بعض المواد اللغوية بأنها مهملة 2- خصيصة البنية الصرفية (43) ؛ قد رأى الخليل أن مواد اللغة محصورة في أبنية أربعة ، يقول : « كلام العرب مبني على أربعة أصناف : على الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي »(44) .

وهو بذلك يضع حدودًا للكلمة لا تزيد فيه على خمسة أحرف أصول ، فيقول : « وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم فاعلم أنها زائدة على البناء وليست من أصل الكلمة »(45) .

ثم نراه يفرق بين الاسم والفعل والحرف ؛ فالاسم عنده لا يقل عن ثلاثة أحرف ، والفعل كذلك ، إلا أن صورة الفعل على حرفين يسميه الثنائي الصحيح المشدد ثانيه، وبطبيعة الحال لم ينظر الخليل إلا للحروف الأصلية في هذه الأبنية ؛ ولذلك استبعد ألف الوصل(46) .

إذن فهذه الخصيصة مهمة « لأنها تحصر عدد حروف الجذر في اللغة العربية وتخضع بنية الوحدة المعجمية - سواء كانت جذرًا أو جذعا - لنظام محكم ما دام التمييز بين الحروف الأصول والحروف الزوائد ممكنًا »(47) .

3- خصيصة الدلالة المعجمية ؛ إذ لا بد من ارتباط التأليف الصوتي والبنية الصرفية بالدلالة من حيث علاقتها بالاستعمال ، وهذا ما كان يطمح إليه الخليل من حصر ما تكلمت به العرب أي المستعمل منه ، وإلغاء المهمل من كلامهم . فكل ما له دلالة فهو مستعمل وما ليس له دلالة فهو مهمل . فأهمية هذه الخصيصة ترجع لربطها المعجم بالاستعمال(48) .

وبعد أن استقصى الخليل الأبنية وحصرها فيما بين الثنائي والخماسي ، قام باستقصاء أخير نتيجة لما سبق ؛ قلب خلاله كل حرف من نظامه في كل بناء من الأبنية الأربعة التي أقرّها وأخرج لنا هذه النظرية الرياضية، والتي مفادها حصر المستعمل مما تكلمت به العرب و ضرب لها الأمثلة الموضحة لها في مقدمة معجمه « كتاب العين » .

ولقد اعتمد في تقسيمه الرياضى لمباني الكلمات العربية على الصوامت دون الصوائت؛ لأنه بصدد إنشاء معجم ، والمعجم في ترتيب كلماته لا بد وأن يستند على أصل ثابت لا يتغير

وصفوة القول ، هو تفرد الخليل بمنهج خاص وهو اتخاذ من الدراسة الصوتية مدخلا لصناعة المعجم . وحيث إن الكلمات تتألف من أصوات ، فبدأ الخليل بدراسة الأصوات معزولة لمعرفة خصائصها وصفاتها السمعية ومواضع نطقها ؛ بهدف دراستها بعد ذلك داخل البنية ، وعلاقة هذه الأصوات بعضها مع بعض .

وأسفرت هذه الدراسة عن بعض القوانين العامة التي تحكم بنية الكلمة العربية ، وهداه تفكيره الرياضى المنطقى لابتكار نظرية التقليب التي مزجت فيها بين اللغة والعلم حيث إن حصر

المستعمل من المهمل من كلام العرب فكرة لغوية بينما نظرية التقليب هي فكرة علمية رياضية ، استطاع الخليل بفضل ذكائه وذهنه الرياضى المنتقد أن يمزج بينهما ليضع نفسه بهذا العمل المنفرد في مصاف الرواد ممن اكتشفوا النظام المنطقى الرياضى . وكانت الأصول العامة التي اعتمد عليها الخليل من حيث دراسته للصوت اللغوى مفرداً ومركباً تمثل الأصول النظرية لبناء أول معجم في تاريخ اللغة العربية بهذا العمق وهذه السعة .

#### جهود الخليل في مجال الدرس المعجمي

إن عبقرية الخليل ليست في ريادة لصناعة المعجم فحسب ، إنما في أن محاولته على الرغم من أنها الأولى إلا أنها قائمة على تصوّر علمي له أصوله النظرية المحددة التي مزج الخليل فيها بين اللغة و الرياضيات ، ليؤكد لنا بهذا التصور أن فكرة الاستعمال هي هدفه الرئيس لمعجمه ، وليس حفظ اللغة كما كان سائداً قديماً

وبناءً على ما سبق يمكننا إدراج (كتاب العين) للخليل بن أحمد ضمن المعاجم اللغوية العامة ، والتي تعتمد طرق شرحها للمعنى على معالجة أكبر عدد من مفردات اللغة العربية من عدة جوانب ؛ صرفية ، ونحوية ، وصوتية ، ودلالية ؛ ذلك أن المعجم قائم على نظرية المفردات ، والوحدات المعجمية إنما هي أفراد لغوية لها ما للأفراد من الخصائص التمييزية ؛ ولذا فهي قابلة للإحصاء ، وهذا ما تفتقت عنه عبقرية الخليل فيما أصّله لنا من نظرية صوتية حاول بها كشف ماهية المعجم ؛ وهو رصيد ضخم من الوحدات المعجمية المستعملة القابلة للحصر الرياضى . وما يضاف إليه من داخله يكون بحسب القواعد التي تسمح بها اللغة في التوليد ، أما الذى يضاف إليه من خارجه فهو ما كان مقترضاً .

وحرى بنا أن نشير هنا إلى ظاهرة تعدد اللهجات في اللغة العربية وما يرتبط بها من صلة في إثراء قائمة المفردات ، وما تؤكد من حقيقة تطور اللغة وقدرتها على التغيير ؛ حيث أدرك الخليل منذ مئات السنين قدرة اللغة العربية على التأثير والتأثر ، وأنها قادرة على استيعاب كل ما هو جديد ، وأن أهم ما يميزها التطور والتجديد؛ لتفى بكافة الاحتياجات ؛ ولذا جاءت نظريته للغة العربية نظرة أكثر شمولية، ولم يكتف بما فرضته " نظرية الاحتجاج " على الفصحى من أجل الحفاظ على القرآن الكريم من اللحن .

ذلك أن تدوين اللهجات وقتئذ في المعاجم اللغوية العربية لم يكن ذا أهمية عند جمع اللغة مخافة عدم فهم القرآن ، فكان اللغويون العرب قديماً ينظرون إليها على أنها انحراف عن اللغة لا ينبغى النظر إليه ؛ لذا عدوها من كلام العامة ، ووصفوا كل ما خالف الفصحى بالرداءة أو القبح أو الضعف .

لكن الخليل المتحرر من كل قيد أو شرط يحول بينه وبين جمع مادته اللغوية أياً كان لم يهتم بذلك ، ولم تقتصر رواياته في الأخذ عن القبائل التي عرفت بفصاحتها مثل قيس وميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين(49) . بل تعدتها وتخطت حاجز المكان ليقدّم لنا الخليل أبرز السمات الخاصة بلغتنا العربية وهي اتساعها لتشمل عدداً من المظاهر المتعددة المتصلة بالأصوات والاشتقاق والقياس والدلالة وتطور المعاني وتلاقيها ، وكل ذلك له صلة وثيقة باللهجات وتشعبها وإلا لما نزل القرآن على سبعة أحرف كافٍ شافٍ .

من أجل ذلك تنبه القدماء لأهمية اللهجات وألفتَ فيها كتبٌ كثيرة ، بل وجاءت معاصمنا اللغوية العربية مشتملة على مادة عظيمة منها . وقد كان أصحاب هذه المؤلفات يسمونها (اللغات) ولم يظهر مصطلح (اللهجات) واضحا إلا في العصر الحديث . وهذا ما لحناه عند الخليل ، فهو يعبر عن اللهجة بلفظة (اللغة) . يقول الخليل : « ... واللهجة : طرف اللسان ، ويقال : جَرَسَ الكلام ، ويقال : فصيح اللّهُجة [ واللهجة وهي لغته التي جُبل عليها فاعتادها ، ونشأ عليها] .. » (50). وتعريف الخليل يشير إلى استخدام العرب القدماء كلمة ( لغة ) ويقصدون ( اللهجة ) .

هذا قديما ، أما حديثا ؛ فإنه ينظر إلى اللغة نظرة أكثر شمولية ؛ حيث يقسم علماء اللغة المحدثين اللغة إلى قسمين : لغة منطوقة *Spoken Language* ، ولغة مكتوبة *Written Language* ، وفيما يتعلق بتعريف العام للغة ؛ فإنها ظاهرة صوتية وصور مختلفة من صور الكلام الإنساني ، التي تظهر وتتحقق في أشكال لغات كثيرة ولهجات متعددة ، وكل لغة منها تمثل نظاما اجتماعيا معنا تتكلمه جماعة معينة وتحقق به وظائف خاصة ، ويمر هذا النظام بأطوار معينة متأثرة بسائر النظم الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ... (51).

أما اللهجة في الاصطلاح العلمي الحديث هي « طريقة معينة في الاستعمال اللغوي توجد في بيئة خاصة من بيئات اللغة الواحدة » (52) .

وبناء على ذلك فإن العلاقة بين اللهجة واللغة كعلاقة الخاص بالعام ، إذ أن بيئة اللهجة جزء من بيئة أوسع وأشمل هي اللغة حيث تشتمل اللغة على عدة لهجات لكل لهجة عادتها الكلامية التي تميزها عن باقي اللهجات لكنها في النهاية تنتمي إلى لغة واحدة وتتشرك جميعا في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تولف لغة مستقلة عن غيرها من اللغات .

وهناك عدد من الظواهر اللغوية إليه يرجع اختلاف اللهجات وتنوعها . منها ما يتعلق بالأصوات- وهو أكثرها في أغلب الأحيان - ، وقد يكون الاختلاف في المفردات ومعناها اللغوية ، وقد يكون الاختلاف في القواعد ، وهذا ما أدى إلى نشأة المدارس النحوية ، ومنها ما يتعلق ببنية الكلمة وأوزانها .

إن اتصال أهل هذه اللهجات ، ولقاء بعضهم ببعض عن طريق الدين أو التجارة أو الهجرة أو غيره ، أدى إلى اختلاط لهجاتهم مما هيا للهجات أخرى أن تنشأ ، بل وتتصارع من أجل البقاء . وقد أفرز هذا الاختلاط ، وهذا الصراع عدداً من وجوه الاختلاف بين اللهجات العربية ؛ لكنه خلاف فروع لا خلاف أصول . وما ثبتَ منها مخالفاً للأصول رُدٌّ ولم يقس عليه ؛ فقوة القياس وكثرة الاستعمال هما معيارا قبول اللهجة أو ردها ، كما صرّح بذلك ابن جني (53) .

وتتنوع مظاهر اختلاف اللهجات لتشمل الجانب الصوتي ؛ وهو أهمها ، وكذلك الجانب الدلالي (54) . وقد شمل ( كتاب العين ) هذين الجانبين وما لهما من صلة وثيقة وتأثير مباشر على تعدد اللهجات وتنوعها . ومن أمثلة الجانب الصوتي ما يحدث من إبدال لبعض الحروف مما يعد صورة من صور اختلاف اللهجات ، يقول الخليل تحت مادة ( ذ ع ق ) : « الدُّعَاقُ بمزلة الرُّعَاقِ . قال الخليل : سمعناه فلا ندرى ألغة هي أم لثغة » (55) . فقد تنبه الخليل لما تحدثه اللثغة اللسانية .

وهناك إبدال في حروف معينة لدى بعض القبائل ، مما أدى إلى شهرة هذه القبيلة أو تلك بهذا التبديل ، وقد عبّر عنه الخليل بقوله تحت مادة ( ع ن ن ) : « ويقال : من ترك عنعنة تميم وكشكشة ربيعة فهم الفصحاء . أما تميم فإنهم يجعلون بدل الهمزة العين » (56).

وقد أدرك الخليل ظاهرة إبدالية أخرى منسوبة إلى قبيلة طيئ تسمى القطعة يقول تحت مادة ( ق ط ع ) : « والقطعة في طيئ كالعننة في تميم وهي : أن يقول : ياأبا الحكا وهو يريد يا أبا الحكم ، فيقطع كلامه عن إبانة بقية الكلمة » (57) . وترجع هذه الظاهرة لغرض بعض الناطقين التسهيل في النطق وتقليل الجهد العضلي المبذول ، وكما أن ظاهرة القطعة تتصل بنقص أحد الحروف ، هناك من الظواهر ما يتصل بالزيادة من مثل ( فعل وأفعل ) ، فمن المعروف أن أي زيادة في المبنى تدل على زيادة المعنى إلا أنه في هذه الظاهرة توجد زيادة مع اتحاد المعنى ، ويرجع هذا إلى اختلاف اللهجات . وأول من تنبه لهذا الخليل في معجمه

(كتاب العين) ومنها : قوله تحت مادة (م ع ر) : « وَمَعَرَتِ الْأَرْضُ وَأَمْعَرَتْ لُغْتَانُ » (58). وأمعرت الأرض إذا لم يكن فيها نبات .

وفيما يخص الجانب الدلالي ، فقد ورد بكثرة في معجم العين ، ويتجلى في معاني الألفاظ أو المفردات ، التي تختلف باختلاف القبائل والبيئات اللغوية الصادرة عنها ، ومن أمثله عند الخليل قوله تحت مادة (م ش ش) : « ولمشمش : فاكهة ، وأهل الحجاز يسمون الإحاص مشمشا » (59) . وكذلك قوله تحت مادة (ك ع ب) : « وأهل العراق يسمون البيت المرْبَع : كعبة ... » (60) . وهناك من أمثلة تداخل أبنية الألفاظ ما يكون من قبيل المغايرة ، والتي بدورها قد تكون أحد عوامل تباين اللهجات وتعددتها . ومن مثل ذلك قوله تحت مادة (ج ن ب خ) : « الجُنْبُخُ : الضخم بلغة مصر، النون قبل الباء . والجُنْبُخُ : الخابية الصغيرة بلغة أهل السواد والجنْبُخُ : القملة الضخمة بلغة أهل اليمن » (61).

وعلى هذا النحو كانت اللهجات في معجم العين ، مما يؤكد أن معظم اللهجات الواردة عند العرب حجة ، وهذا ما كشفه لنا ابن حنّى فحكّمه على اللغتين من أنه لو استعمل إنسان القليل منها لم يكن مخطئاً لكلام العرب ، حيث إن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ (62) .

ورصد الخليل لهذا التباين اللهجي وأثره في اللغة يؤكد حقيقة فهمه العميق لطبيعة العربية الفصحى ؛ حيث إنه في تنوّع مستوياتها اللغوية ، وتعدّد طرق التعبير فيها ، دلالة واضحة وصريحة على سعة هذه اللغة التي أراد الخليل باستقصائها استيعابها وحصرها . وليست مسألة تباين اللهجات هي السمة الدالة على تطور اللغة وحدها ، بل هناك صور أخرى لهذا التطور؛ منها الاشتقاق ، والاقتراس ، والترجمة ، وغيره . وكعادته تنبه الخليل لهذا وعبر عنه ، ورصده فيما أسماه الدخيل والمعرب والأعجمي من اللغات الأجنبية الغربية على اللغة العربية ، سواء من عائلتها السامية ، أو من غيرها من اللغات اللغوية الأخرى ، محاولاً بذلك حصر كل ما نطقت به العرب من كلام ، حتى لو من غير العربية .

ومن أمثلة ذلك قوله تحت مادة (م س ح) : « والمسيح عيسى بن مريم \_ عليه السلام \_ أُعْرِبَ اسمه في القرآن ، وهو في التوراة مشيحا » (63) . ويقول الخليل تحت مادة (ق ر ن) : « والقيروان : القافلة معربة » (64) . ثم يعود ويذكر أنها دخيلة تحت جذر آخر ، يقول تحت مادة (ق ر و) : « والقيروان معظم العسكر والقافلة ، وهو دخيل » (65) . وهذا يؤكد صعوبة تحديد مداخل الكلمات الأجنبية ، من أجل هذا حدث خلط عند القدماء والمحدثين أيضاً بشأن هذا الأمر . ومما عبر عنه بأنه أعجمي غير عربي قوله تحت مادة (ف ر ز) : « وفرزان : اسم أعجمي من الشطرنج » (66) .

وهكذا أثبت لنا الخليل ظاهرة لغوية مهمة تسمى حديثاً بالاقتراس اللغوي ، وهي تؤكد عمق اللغة العربية ، وسعتها ، وقدرتها على التغير والتطور ، بالإضافة إلى التأثير والتأثر .

إن في تتبعنا لمدرسة الخليل ، ومنهجه النظرية ، ومحاولة تطبيقه ؛ خطوة في طريق كشف أسباب تعثرنا اليوم ، إننا بحاجة إلى كثير من الأخلّة لتشخص مواطن الداء فيها ، وتبعثنا من جديد من الجمود والتوقف إلى التطور والنمو .

ونخلص من كل ما سبق إلى ضرورة الاعتناء بالفكر اللغوي القديم ، وأن نوليه ما يستحقه من الاهتمام ، وأن نستنبط منه ما يُعيننا على مسايرة الحاضر والاستجابة لمستجدات العصر دون فقد الهوية العربية ، على أن تكون تلك الدراسة معمّقة لا شكلية وأن تكون هادفة لا مثبّطة .

فنحن بحاجة في ظل هذا التطور الهائل أن نعيد النظر في (كتاب العين) وغيره من المعجمات العربية ، وننظر إليها بعين ثاقبة مَحْصَة ، لا ناقدة هادمة ، على أن نأخذ في الاعتبار ما آلت إليه حال اللغة وأهلها الآن ؛ لنستطيع استعادة هويتنا ولغتنا ولكن بملاحح حديثة معاصرة .

## المصادر والمراجع

- 1- أ- أبو البركات عبد الرحمن بن محمد عبيد الله كمال الدين الأنباري، «زهة الألباء في طبقات الأدباء أي النحاة»، القاهرة، طبعة حجرية، 1294هـ، ص 54: 59.
- ب- سحلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة»، بيروت، المكتبة العصرية، 1384هـ/1964م، ج1/55، ص: 560.
- ج- محمد بن إسحق ابن النديم، الفهرست، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، 1348هـ، ص 63: 65.
- د- أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، بيروت، دار الثقافة، 1968م، ج2، ص 224: 248.
- هـ- موجز دائرة المعارف الإسلامية، مركز المشاركة للإبداع الفكري، 1418هـ/1998م، ج15/4742: 4744.
- و- موسوعة الزاد للعلوم والتكنولوجيا بالكتاب والفيديو، الكويت، مطابع ديداكو برشلونه بإسبانيا، دار النشر في شركة الزاد بالكويت، 1995م، ج12، ص 3428: 3429.
- ز- د. علي جميل سلوم ود. حسن محمد نور الدين، الدليل إلى البلاغة وعروض الخليل، بيروت، دار العلوم العربية، ط1، 141هـ/1990م، ص 209: 212.
- 2- أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، كتاب العين، مؤسسة الأعلمي للطبوعات، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ/1988م، ج1/238 مادة (عجم).
- 3- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري الأفرقي المصري ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، 1374هـ/1955م، القاهرة، دار المعارف أو الدار المصرية للتأليف د.ت، ج15، ص 281 مادة (عجم).
- 4- أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، الخصائص، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، 1988م، ج3، ص 78.
- 5- د. إبراهيم بن مراد، مقدمة لنظرية المعجم، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1997م، ص 7.
- 6- المرجع السابق، ص7.
- 7- د. عفيف عبد الرحمن، مقال بعنوان (من قضايا المعجمية العربية المعاصرة)، جمعية المعجمية العربية بتونس في المعجمية العربية المعاصرة وقائع ندوة مائتوية: أحمد فارس الشدياق وبطرس البستاني وزنجارت دوزي، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1407هـ/1987م، ص 373.
- 8- د. أحمد شفيق الخطيب، مقال بعنوان (من قضايا المعجمية العربية المعاصرة)، جمعية المعجمية العربية بتونس في المعجمية العربية المعاصرة وقائع ندوة مائتوية: أحمد فارس الشدياق وبطرس البستاني وزنجارت دوزي، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1407هـ/1987م، ص 597.
- 9- *David Crystal, An Encyclopedic Dictionary of Language and Languages, London, Penguin books, 1994, p. 227*
- 10- د. علي القاسمي، علم اللغة صناعة المعجم، الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، ط2، 1411هـ/1991م، ص3
- 11- د. أميل يعقوب، المعاجم اللغوية العربية بدائعها وتطورها، بيروت، دار العلم للملايين، ط2، 1985م، ص9
- 12- د. إبراهيم بن مراد، مقدمة لنظرية المعجم، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1997م، ص 37: 57
- 13- *Howard Jackson, lexicography an Introduction, London, Routledge, f.p., 2002. p. 86: 100*
- 14- *6,71965,p,S.EJohn A.Haywood,Arabic Lexicography,LeidenE.J.BRILL*

Ibid , p , 8,9-15

16-مزيداً من الإيضاح انظر: Ibid, p . 1:10

17- انظر: أ- د. محمود فهمي حجازي ، البحث اللغوي ، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر، ص 47 .

ب - د. أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث ، القاهرة، عالم الكتب ، ط1 ، 1418هـ/1998م، ص23

ج - د. عبد السميع محمد أحمد ، صفحات مشرقة من التراث العربي ( المعاجم العربية دراسة تحليلية الكتاب الأول ) ، مصر، مطبعة تخيمر 1389هـ/1969م، ص 16.

د- د. محمود السعران ، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، مصر، دار المعارف ، 1962م ، ص 92 : 101

18-انظر: د. حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، مصر، مطابع دارالكتاب العربي، 1375هـ/1956م ،

ج 1 ، ص 197 : 202.

19- د . حلمي خليل ، مقدمة لدراسة التراث المعجمي ، بيروت، دار النهضة العربية ، ط 1 ، 1997م، ص 13

20- المرجع السابق ، ص 13، 14 .

21- انظر : د. إبراهيم بن مراد ، مسائل في المعجم ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، ط 1 ، 1997م ، ص 31

مقال ترجمة د. محمد حلمي هليل ، د. سعد مصلوح ، ترجمة مقال بعنوان (النظرية العامة للمصطلحية - أساس نظري للمعلومات

( بقلم د. فيلير، مجلة المعجمية بتونس، العدد الثاني، 1406هـ/1986م، ص 125 : 136

22- د. محمود فهمي حجازي ، البحث اللغوي ، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر، ص 49 : 52.

23- انظر: مقال د. خليل حلمي خليل ، مقال بعنوان (علم المعاجم عند أحمد فارس الشدياق )، جمعية المعجمية العربية بتونس في

المعجمية العربية المعاصرة وقائع ندوة مائوية: أحمد فارس الشدياق وبطرس البستاني وزنجارت دوزي، بيروت ، لبنان، دار الغرب

الإسلامي ، ط1 ، 1407هـ/1987م ، ص 205.

24- انظر: د. عبد الحليم محمد عبد الحليم، معجمات العربية النظرية والتطبيق، القاهرة، مطبعة الحسين الإسلامية ، ط 1 ،

1410هـ/1989م ، ص 10، 11.

25- د. علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، ط2، 1411/1991ص31.

26- انظر: د. إبراهيم بن مراد ، مقدمة لنظرية المعجم ، بيروت، دارالغرب الإسلامي، ط 1 ، 1997، ص 10:21.

27- د. خليل حلمي خليل ، مقدمة لدراسة التراث المعجمي، بيروت، دار النهضة العربية، ط 1 ، 1997، ص 24.

28- Howard Jackson, lexicography an Introduction, London, Routledge, f.p2002, 170-171

29- Ibid , p . 74:79 ، وانظر للإيضاح أيضاً: د. عبد الحليم محمد عبد الحليم، معجمات العربية النظرية والتطبيق ، القاهرة ،

مطبعة الحسين الإسلامية ، ط 1 ، 1410هـ/1989م ، ص 7: 10 .

30- Ibid , p . 69 : 72 ، وانظر للإيضاح أيضاً: د. أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، الكويت، مكتبة دار العروبة ، ط 1 ،

1402هـ/1982م ، ص 31:35 .

31- أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، كتاب العين، مؤسسة الأعلمي

للمطبوعات، بيروت ، لبنان، ط1، 1408هـ/1988م، ج 1، ص 47.

32- المرجع السابق ج 1/57.

33- المرجع السابق ، ج 1/ 57 ، 58.

34- انظر: أ- د. محمود السعران ، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، مصر، دارالمعارف، 1962م، ص 142 : 150 .

ب- د. كمال بشر، علم اللغة العام (الأصوات)، مصر، دارالمعارف، ط1، 1970، ط2، 1971، ص 81 : 90

- ج- د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مصر، مكتبة الأنجلو، 1987م، ص 16 : 19 .
- د- د. أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، القاهرة، عالم الكتب، 1396هـ/1976م، ص 88 ، 89 .
- 35- أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، كتاب العين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ، لبنان، ط1408، 1988م، ج1/ 57.
- 36- المرجع السابق ، 49 / 1
- 37- جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، القاهرة ، دار إحياء الكتب ، 1378هـ/1958م ، ج1، ص 90 .
- 38- انظر: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، كتاب العين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ، لبنان، ط1408، 1988م، ج1/ 52.
- 39- انظر: د. إبراهيم بن مراد ، مسائل في المعجم ، بيروت، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، 1997م ، ص 17 : 19
- 40- انظر : د. محمود السعران ، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، مصر، دار المعارف، 1962م، ص 212 : 220 ، وأيضاً د. كمال بشر ، علم اللغة العام (الأصوات)، مصر، دار المعارف، ط1، 1970، 2، 1971، ص 201 : 213.
- 41- أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، كتاب العين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ، لبنان، ط1408، 1988م، ج1/ 52.
- 42- انظر : د. عبد الله درويش، المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين، القاهرة، مكتبة الأنجلو، 1956، ص 69 ، 70.
- 43- انظر: د. ابن مراد ، مسائل في المعجم ، بيروت، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، 1997م ، ص 19 ، 20.
- 44- جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، القاهرة ، دار إحياء الكتب ، 1378هـ/1958م ، ج1/ 48.
- 45- المرجع السابق ، ج1/ 49.
- 46- المرجع السابق ، ج1/ 48 : 50.
- 47- د . إبراهيم مراد ، مسائل في المعجم ، بيروت، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، 1997م ، ص 20 .
- 48- انظر: المرجع السابق ، ص 21، 20.
- 49- جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، القاهرة ، دار إحياء الكتب ، 1378هـ/1958م ، ج1/ 211 ، 212.
- 50- جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، القاهرة ، دار إحياء الكتب ، 1378هـ/1958م ، ج3/ 391 مادة ( لهج ) .
- 51- د. محمود السعران ، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، مصر، دار المعارف، 1962م، ص 51 ، 52.
- 52- د. عبد الغفار حامد هلال، اللهجات العربية نشأة وتطوراً، القاهرة، دار الفكر العربي، 1418هـ/1998م، ص 26.
- 53- انظر: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، الخصائص، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط3 ، 1988م، ج2/ 12.
- 54- د. عبد الغفار حامد هلال، اللهجات العربية نشأة وتطوراً، القاهرة، دار الفكر العربي، 1418هـ/1998م، ص 84.
- 55- أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، كتاب العين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ، لبنان، ط1408، 1988م، ج1/ 148.
- 56- المرجع السابق ، ج1/ 91.



- 57- المرجع السابق ، ج 1 / 137.
- 58- المرجع السابق ، ج 2 / 139.
- 59- المرجع السابق ، ج 6 / 225.
- 60- المرجع السابق، ج 1 / 170 ، وللإيضاح انظر: مادة (لعن) ج 1 / 355، مادة (فحط) ج 3 / 39،  
مادة (قطن) ج 5 / 104 ، مادة (ستج) ج 6 / 49 ، مادة (بلط) ج 7 / 432 ، مادة (يرن) ج 8 / 270.
- 61- المرجع السابق ، ج 4 / 328.
- 62- أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، الخصائص، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط 3 ، 1988م، ج  
2 / 10 : 12.
- 63- أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، كتاب العين، مؤسسة الأعلمي  
للمطبوعات، بيروت ، لبنان، ط 1408، 1988م، ج 3 / 156
- 64- المرجع السابق ، ج 5 / 143.
- 65- المرجع السابق ، ج 5 / 204.
- 66- المرجع السابق ، ج 7 / 362 .